الأفق المسدود لن يبقى مسدوداً

حسن مدن

بعد مضي أكثر من عام على العدوان الإسرائيلي على غزّة، الذي لا مثيل له في وحشيته، قد يصحّ القول إنّه بات عصيّاً أكثر من أيّ وقتٍ مضى بلوغ تسوية شاملة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على قاعدة حلّ الدولتَين، بما يضمن للفلسطينيين حقّهم في إقامة دولة وطنية مستقلّة في أرضهم.

«الانفجار» الذي حدث في السابع من أكتوبر كان متوقعاً وغير مفاجئ لمن له بصيرة من المراقبين، ونعني بذلك أنّ مثل هذا السيناريو كان لا مناص منه، سواء في الضفة الغربية أو في غزّة، بسبب المأزق الذي آلت إليه القضية الفلسطينية، لأسباب عدة، بينها سياسات الحكومة اليمينية المُتطرّفة في إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو، مدعومةً بمزاج شعبي مُتطرّف غير مسبوق، وبالعون الأميركي الذي لا حدود له، عسكرياً وسياسياً، بصرف النظر عمّن يكون مقيماً في البيت الأبيض، جمهورياً كان أم ديمقراطياً، وهذا ما رأيناه جليّاً، على سبيل المثال فقط، في سياستَي آخر إدارتَين أميركيتَين، إدارة ترامب الجمهورية، وإدارة بايدن الديمقراطية، رغم التصريحات الفارغة التي يطلقها الأخير وكبار أفراد إدارته، وأخيراً بسبب الاحتلال الكبير في ميزان القوى عربيّاً لصالح المعتدي، خاصّة بعدما أسفرت جهود إدارة ترامب السابقة عن إبرام اتفاقيات تطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، ما زاد من غطرسة العدو وتهوّره. وحتى لو لم يجر ما جرى في السابع من أكتوبر، فإنّ سيناريو مشابهاً له، وإن اختلفت التفاصيل، كان سيجري عاجلاً أو آجلاً لكسر حالة الجمود التي أصبحت فيها القضية الفلسطينية.

الرَدُّ الإسرائيلي الوحشي على ما جرى، والذي لم يُبقِ خطّاً أحمرَ قانونياً وإنسانياً لم يتجاوزه، كان هو الآخر متوقّعاً. إلّا حلّ الدولتَين غائب كليّة عن أجندة الطغمة الحاكمة في إسرائيل، وبات الهدف بالنسبة لها هو الاستمرار في استيطان الضفة الغربية، لتحقيق غايتَين متداخلتَين: قبر فكرة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تكون الضفة الغربية قاعدتها الأساسيّة، إضافة إلى قطاع غزّة، والتمهيد لضمّ الضفة إلى إسرائيل أمراً واقعاً، تماماً كما ضمّت هضبة الجولان السورية المحتلّة، بخلاف القرارات والقواعد الدولية كلّها، وفي مسعاها لضمّ الضفة تستفيد إسرائيل من حالة الوهن والضعف والفساد، التي نجد فيها السلطة الفلسطينية، صنيعة اتفاق أوسلو، لا حول لها ولا قوّة في التصدّي لما تراه أعينها من استشراء نفوذ المستوطنين الصهاينة ووحشيتهم ضدّ أهالي بلدات الضفة وقراها.

الإقرار بأنّ الحلّ بات عصيّاً أكثر ممّا كان عليه في السابق، لن يعني، في كلّ الأحوال، أن عزيمة الشعب الفلسطيني ستضعف أو تنهار، رغم الخسائر والتضحيات كلّها، وسيستمر النضال الفلسطيني كما استمرّ بعد كلّ نكبة أو هزيمة أو تهجير. وأجلاً أم عاجلاً فإن هذا النضال سيعطي ثماره في انتزاع الفلسطينيين حقوقهم، مهما أظهر المجتمع الدولي من تجاهل لها، وكما فرض شعب جنوب أفريقيا إرادته بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي كانت الدول الغربية قد صنّفته تنظيماً إرهابياً كما تفعل الآن مع التنظيمات الفلسطينية التي تتصدى للمعتدي، فإنّ الشعب الفلسطيني سيضع المجتمع الدولي، راضياً أم مكرهاً، أمام حقيقة أنّه لا يمكن لشعب بلغ عدده 14,8 مليون نسمة (حتى منتصف عام 2024 بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، وفي ازدياد، أن يبقى الشعب الوحيد في العالم المحروم من الحقوق البديهية للشعوب كلّها، في رأسها تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه المحتلّة والمغتصبة من عصابات مُسلّحة دخيلة عليها.

حسابات الدولة والجماعة في الأردن

محمد أبو رمان

اجتاز شابان أردنيان، في 18 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، الحدود الجنوبية مع فلسطين، ودخلا في مواجهة مع قوات إسرائيلية، واستُشهدا خلال العملية. أعلنت جماعة الإخوان المسلمين مباركتها العملية، ونعتهما، وأكّدت أنهما من أبنائها، ما أدّى إلى ردّات فعل غاضبة شديدة من أوساط قريبة من الدولة، فأصدرت الجماعة بياناً آخر توضيحياً، نفت فيه أن تكون العملية قراراً داخل الجماعة، ووصفتها بالعمل الفردي، ثم حاولت أوساط قريبة من الحركة التأكيد على النهج السلمي لها، والتزامها الخطّ السياسي، والعمل تحت مظلّة الدولة ومؤسّساتها.

حدث ذلك كلّه بعد أسابيع قليلة من الانتخابات النيابية، التي حقّقت فيها الجماعة نتيجةً كبيرةً، وحصدت 31 مقعداً في مجلس النواب، وما يقترب من نصف مليون صوت (على صعيد القائمة الوطنية الحزبية النسبية المغلقة)، وهو ما اعتُبر أكبرَ نتيجةٍ «تصويتيةٍ» تحصل عليها خلال تاريخ مشاركتها النيابية. ومن الواضح أنّ إحدى الديناميكيات التي أوصلت الجماعة إلى هذا «الانتصار الانتخابي» هو التعاطف الكبير من الشارع مع حركة حماس الفلسطينية (بعد طوفان الأقصى)، والغضب الشعبي من حرب الإبادة الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزّة، خاصّة أن الحركة كانت محرّكاً رئيسياً في الشارع الأردني خلال العام السابق الذي تلا عملية طوفان الأقصى.

الجماعة حالياً عند مفترق طرق في حساباتها السياسية، وفي ترسيم خطوط العلاقة القادمة مع الدولة، فمن جهة، تأخذ القاعدة الشبابية والمجتمعية - الشعبية للجماعة موقفاً داعماً وقوياً لحركة حماس وللفلسطينيين، وهنالك مساحة عريضة مشتركة كبيرة بين الجماعة والحركة، أيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً، وهو ما يدفع بها لتتماهى في خطابها السياسي وحراكها الشعبي لتكون في صفوف متقدّمة في دعم حركة حماس.

من جهةٍ أخرى، الحركة هي حزب سياسي أردني يعمل ضمن شروط اللعبة السياسية الأردنية وقواعدها، وله كتلة كبيرة في مجلس النواب الأردني. وفي الوقت نفسه، تخوض الجماعة الأردنية بقيادة الملك عبد الله الثاني، ووزير الخارجية الشرس، أيمن الصفدي، حرباً سياسيةً ودبلوماسيةً مع الحكومة الإسرائيلية، ويتقدّم الأردن الدول العربية في الموقف السياسي في مواجهة نتنياهو، في خطاب صلب، ولا يريد أن يواجه مشكلة من زاوية الجبهة الداخلية، فمثل هذه العملية إذا تكررت فستعطي حججاً أكبر لحكومة نتنياهو، كما أنّها تتجاوز سيادة الدولة وقدرتها على إدارة حدودها وحماية المواطنين، وتعطي ذرائعَ للإسرائيليين لتدوير النقاش ليكون حول الحدود الشرقية وموقف الأردن.

ومن جهةٍ ثانية، تتجاوز مؤسسة القرار الأردنية الحالةَ العربيةَ، التي أخذت موقفَ حادّةً من جماعة الإخوان، التي أصبحت محظورةً في العديد من الدول، وتُوصفُ من العديد من الدول العربية بالإرهابية. ومن جهةٍ ثالثة، للأردن مشكلات كبيرة في حدوده الشمالية، حيث تنشط الميليشيات العسكرية المؤيدة لإيران في تهريب المخدّرات، وهي ساحة مواجهة كبيرة مع حرس الحدود الأردني، وتختلف حسابات الأردن مع إيران، التي تقود حلف المقاومة في مواجهة إسرائيل، وتدير العمليات والميليشيات والحركات في أغلب مناطق الصراع في المنطقة، وهو ما يجعل الأردن يسير وفق حسابات سياسية دقيقة، لحماية أمنه الوطني ومصالحه الاستراتيجية في المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل.

يجعل ذلك كلّه من الضروري تدشين حوار استراتيجي، يعيداً عن الأضواء، بين مؤسّسات القرار وقيادة الجماعة، لترسيم المساحة المشتركة في السياسات الداخلية والخارجية، والتأكد من تمتين الجبهة الداخلية، في سياقٍ (أيضاً) مشروع تحديث سياسي واقتصادي وإداري بدأ خطواته العملية مع الانتخابات أخيراً، ومع وجود خصوم لهذا المشروع إقليمياً وداخلياً. وبالتالي، تصبح عملية ضبط الحسابات ضمن منظومة المصالح الوطنية والأمن الوطني مصلحةً استراتيجيةً عُليا، ليس للدولة فقط، بل للجماعة أيضاً، حتى لا يتحوّل الصراع السياسي من صراع مع أجندة تتنباهو وجماعته إلى صراع وسجال داخلي، نتيجته لن تكون في صالح أحد.

حرائق النزاعات وغياب الإطفائي

جمال محمد إبراهيم

1.
حمل ما حصل عام 1958 بين السودان ومصر من الدلالات ما هو جدير بالتمعّن، وبفهم إسقاطاته على الواقع الماثل في المنطقة العربية. في ذلك العام آلت إدارة البلاد إلى الحزب الذي ظلّ يرفع شعار السودان للسودانيين، وهو الحزب السوداني الأبعد من مصر، وتراجع الحزب الذي رفع رايات الاستقلال منذ 1956 عن سدّة الحكم، وهو الحزب الأقرب لمصر (حكومةً ومؤسّساتٍ)، وعرف بأنه حزب الاتحاديين. طالبت الإدارة الجديدة من مصر ألا تقف أمام اعتماد دائرة انتخابية في مثلّث حلايب وشلاتين باعتباره أرضاً سودانية. ادّعت مصر أن المثلّث ضمن حدودها، واختلقت دولتا وادي النيل لم يفلح وزير الخارجية السوداني في حينه، محمد أحمد المحجوب، الذي راهن على صداقته مع الرئيس جمال عبد الناصر، في أن يقنع مصر بالتنازل عن ذلك الادّعاء. استأذن المحجوبُ ناصرَ، خلال لقائهما في مكتب الأخير الرئاسي، أن يسمح له بمهاتفة سفير السودان في الأمم المتحدة، ليقول للسفير بعدها جملةً واحدة: «قدّم الشكوى». تلك قصة النزاع الذي نشب بين دولتي وادي النيل، وبقي ماثلاً إلى الساعة بينهما.

2.
وللمراقب أن يسأل لِمَ لم يتقدّم السودان بشكواه إلى الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية، ولجأ مباشرة إلى الأمم المتحدة؟... إن الإجابة تُختصر في ملاحظتَين. أولاهما أن السودان هو تاسع دولة تلتحق بالجامعة، ويدرك تمام الإدراك هيمنة مصر على شؤون أمانة الجامعة، بوجود أمينها العام وقتذاك المصري. وثانيهما أن الجامعة لا تملك من الآليات والوسائل ما تفضّ به النزاعات التي قد تنشب بين أعضائها. لعلّ هذه الأحدوثة الدبلوماسية تفسّر بعض جوانب النزاع الذي نشب بين حكومة الأمر الواقع في السودان، وحكومة دولة الإمارات. لقد اتهمت تلك الحكومة الإمارات بالتدخّل السافر في الحرب الداخلية، الدائرة بين قيادة القوات المسلّحة السودانية الحالية وقوات الدعم السريع المصنّفة مليشيا عسكرية، خرجت على سلطة الدولة القائمة. وبادرت حكومة الأمر الواقع السودانية (بغضّ النظر عن شرعية ادعائها) بتقديم شكوى للأمم المتحدة ضدّ الإمارات، والحكومتان تتشاركان عضويةً منظّمات إقليمية لم يلجأ إليها، مثل جامعة الدول العربية ومنظّمة التعاون الإسلامي، وسواهما. وبدا أمر ذلك التجاوز طبيعياً ولم يثر أيّ تساؤل، لأن هاتيك المنظّمتَين، وسواهما من منظّمات، أقلّ حضوراً للمبادرة بالتوسّط الجادّ، وإن عثرتا عن أمنيتهما وقف ذلك التلاسن بين دولتَين شقيقتَين. وبالنظر ملياً لتقييم قدرات ونيات التوسّط، سيرى المراقب أن جامعة الدول العربية ما زالت تُعاني خللاً هيكلياً وعجزاً تواصل منذ تأسيسها عام 1945، فلم تتمكّن من بناء قدرات فاعلة لحلّ (وفضّ) النزاعات التي تنشأ بين أعضائها.

3.
الناظر إلى تاريخ النزاعات والخلافات العربية، لا يرى أيّ فعالية تذكر لجامعة الدول العربية، رغم حضورها السابق قبل المنظّمات التي نشأت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا حاجة لنعدّد النزاعات والخلافات والحروب التي مرّت في المنطقة خلال العقود الثمانية الماضية. يكفي أن نقارن أوضاع الجامعة العربية بأوضاع المنظّمة الأفريقية، وكثير من الفرنسية الجديدة مع بعض البلدان العربية التي تشكّل سواحلها نقطة انتقال وعبور باتجاه شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشمالية كتونس وليبيا. وتهدف المفاوضات إلى تحويل هذه الشواطئ الجنوبية إلى ما يشبه معسكرات اعتقال لحساب دول الشمال، عن إعجابه بالخطوات الألمانية والإيطالية أخيراً في هذا المجال، على الرغم من الاتفاقات الأوروبية المختلفة المتعلّقة بحرية الانتقال بين دول الاتحاد.

وعلى الرغم من فشل تنفيذ خطة اليمين المحافظ البريطاني، قبل أن يغادر الحكومة هذا العام، التي كانت تقضي ترحيل من يأتي منها إلى رواندا، فإن بريطانيا ما زالت تفكّر في مخطّط وأجراءات صانعي السياسات وأصحاب القرار في الأوساط المعنية، على أنواعها، مرتبطان بعضهما بعضاً بشكل شديد اللحمة. فلا يتنطّح سياسي يميني للحديث عن الملفّ الأمني من دون التطرّق إلى دور الهجرة والمهاجرين في توتير حالة الاستقرار، التي كان المواطن ينعم بها، كما وترهيب الآمنين. وفي المقابل، كلّما استعرض هؤلاء مسألة الهجرة ونتائجها السالبة الوخيمة حكماً في مخيلتهم على حدوات المواطنين (رغم حصيلة ضخمة من الدراسات العلمية الجادّة التي تؤكّد العكس) فهم ما فتئوا، ولم يكلّوا (ويملّوا) من ربطها بالتأسيس لانعدام الاستقرار الأمني، وبأنها تشكّل تهديداً صريحاً للأمن الإنساني في البلاد.

كاريكاتير — كارتون موفمنت

هجرة وأمن... مزيج سياسي شهي

سلام الكواكبي

ظهر بوضوح، في السنوات العشر الماضية، تصاعد توجّه الناخبين الأوروبيين إلى التصويت لأحزاب اليمين واليمين المُتطرّف في الانتخابات التشريعية، في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (27 دولة)، كما سُجّل ارتفاع ملحوظ في الحضور اليميني واليميني المُتطرّف في البرلمان الأوروبي، تحديداً من بعد انتخابات يونيو/حزيران الماضي. ولم تُشكّل هذه الظاهرة مفاجأة للمراقبين المتابعين للشؤون الأوروبية خلال هذه السنوات الأخيرة، خصوصاً مع الصعود الذي وصل إلى حدود مقلقة في أداء حكومات أحزاب الوسط أو اليسار التقليدي، أو تلك الناجمة عن تحالف وقتي بين اليمين المعتدل واليسار المعتدل. ولقد سال الحبر الكثير في كتابة النصوص البحثية والتحليلية التي استعرضت أكثر أسباب هذا التحوّل يميناً.

براعم نتائج وصول أحزاب اليمين إلى الحكم تمثّلت في البدء بتنفيذ خطوات عملية لطالما استعرضها مرشّحو هذه الأحزاب وهم يخوضون أتون حملاتهم الانتخابية. ولقد ارتبطت هذه الخطوات التنفيذية أساساً بملفّي الهجرة والأمن. ملفّان شائكان لطالما كانا مبعث خلافات سياسية مستدامة، كما كانا من المفترض أن يرتبط كلّ منهما بعوامل متنوعة مرتبطة بدورها بمعايير ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، ولكنّهما في مخيّلة وخطاب وإجراءات صانعي السياسات وأصحاب القرار في الأوساط المعنية، على أنواعها، مرتبطان بعضهما بعضاً بشكل شديد اللحمة. فلا يتنطّح سياسي يميني للحديث عن الملفّ الأمني من دون التطرّق إلى دور الهجرة والمهاجرين في توتير حالة الاستقرار، التي كان المواطن ينعم بها، كما وترهيب الآمنين. وفي المقابل، كلّما استعرض هؤلاء مسألة الهجرة ونتائجها السالبة الوخيمة حكماً في مخيلتهم على حدوات المواطنين (رغم حصيلة ضخمة من الدراسات العلمية الجادّة التي تؤكّد العكس) فهم ما فتئوا، ولم يكلّوا (ويملّوا) من ربطها بالتأسيس لانعدام الاستقرار الأمني، وبأنها تشكّل تهديداً صريحاً للأمن الإنساني في البلاد.

وبعد أن برز اسم جيرالد موسى دارمنان وزيراً للداخلية متشدّداً في فرنسا، يتبنّى سياسةً حازمةً تجاه الهجرة والمهاجرين باتجاه التضييق على الوافدين (أقصح عن أصوله المهاجرة بعد أن ترك المنصب)، حلّ مكانه اليميني المحافظ والأقرب للتطرّف عقيدةً وخطاباً برونو روتايو. هذا الأخير، لم يفوّت فرصةً تتاح أمامه، ولم يتحدّث عن مسألة الهجرة خطراً ماحقاً، معتبراً أنها مسألة أساسية في رسم سياساته الزجرية، التي تتنوّع بين السعي إلى رفع طاقة مراكز التوقيف المؤقّت للمهاجرين غير الشرعيين تمهيداً لترحيلهم، كما تعزيز الخطوات القانونية التي تسعى إلى مضاعفة أعداد المرحّلين من المهاجرين غير الشرعيين. إضافة إلى تشديد الإجراءات المطلوبة للحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الفرنسية، وصولاً إلى إلغاء المساعدات الاجتماعية والصحية التي يتلقاها مهاجرون لم ينجحوا بعد في الحصول على أوراق نظامية. ومعزّزاً بالربط الميكانيكي للأوضاع المذكورة بملفّ الهجرة، تبنّى الوزير الجديد سياسة تميل نحو تشديد المراقبة في الحدود البرّية، معبّراً عن إعجابه بالخطوات الألمانية والإيطالية أخيراً في هذا المجال، على الرغم من الاتفاقات الأوروبية المختلفة المتعلّقة بحرية الانتقال بين دول الاتحاد.

وعلى الرغم من فشل تنفيذ خطة اليمين المحافظ البريطاني، قبل أن يغادر الحكومة أخيراً بخسارته للانتخابات التشريعية هذا العام، التي كانت تقضي ترحيل من لا يُرفَض فيهم إلى جمهورية رواندا في وسط أفريقيا، بالاتفاق مع حكومتها، وفي مقابل مبلغ من المال... رغم ذلك، ينشط الوزير الفرنسي الجديد في محاولاته نسخ تلك الخطة لدى التي أجهضت. ومن أجل ذلك، فهو يُكثف المفاوضات مع بعض البلدان الأوروبية الفقيرة (البانيا مثلاً)، في سعي منه لفتح معسكرات احتجاز مؤقّت وترحيل للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون الأراضي الفرنسية في مقابل عائد مالي يتّفق عليه الطرفان. من جهة أخرى، تذخر تصريحات الوزير الفرنسي الجديد بخطاب متطرّف بميوله اليمينية، يكاد يعادل خطاب حزب التجمّع الوطني الفرنسي العنصري، إن لم يكن يتجاوزه. كما تتفاوض الحكومة

> تتفاوض الحكومة الفرنسية مع بلدان عربية لتحويل شواطئها في المتوسط إلى ما يشبه معسكرات اعتقال

(كاتب سوري في باريس)

في يوم المدن العالمي... «أكتوبر الحضري» والآخر «الهمجي»

سوسن جميل حسن

ينتهي الشهر الحالي (أكتوبر/ تشرين الأول) باليوم العالمي للمدن، الذي حدّدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوم 31 منه، يختتم شهراً من مناصرة التحضّر المستدام، وهو ما يعرف بـ «أكتوبر الحضري». وفي الوقت الذي يتوقّع فيه أن يعيش ما يقرب من 60% من الناس في المناطق الحضرية، حيث ستكون أعمار 60% من سكّان تلك المناطق الحضرية تحت سنّ 18 عاماً. ومع التقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لم تزل المدن، وبخاصّة في الجنوب العالمي، تكافح الفقر والتفاوت والتدهور البيئي، ممّا يستلزم اتّخاذ إجراءات عاجلة، بحسب الأمم المتحدة.

لكن مدن منطقتنا المؤارة بالحروب لديها، إضافة إلى ما تعاني دول الجنوب العالمي، واقع يهدّد وجودها، منذ أن أعلن قيام دولة إسرائيل في المنطقة، بل هي منطقة تتعرّض للتدمير وشعبها يتعرّض للإبادة. هذا ما تفعله إسرائيل في غزّة منذ 7 أكتوبر (2023)، واليوم تمارس الأساليب نفسها في الجنوب اللبناني، وفي مدينة بيروت عاصمة الدولة ذات السيادة.

وضعت الأمم المتحدة نصب عينيها الموعد النهائي لتنفيذ 17 هدفاً متعلّقاً بالتنمية المستدامة في عام 2030. بينما الواقع يُقدّم البراهين في كلّ لحظة أن العالم يبتعد عن هذه الأهداف، ويدحرج الموعد المُرتجى. قال الأمين العام للأمم المتحدة: «عبر مجموعة من الأهداف الحاسمة، من الفقر والجوع إلى المساواة بين الجنسين والتعليم، لا نشهد أيّ تقدّم، بل تراجعاً». لكن، هل تمتلك مدننا ترف التفكير في هذه المشكلات، الفقر والجوع والمساواة والتعليم، في وقت يُفترض أن يكون الهرب من الموت هو جلّ ما تحتاج إليه اليوم أو تطمح به؟

إن الأهداف الأولى التي يجب تحقيقها هي أن تحقّق التحضّر على الجودة هي الحدّ من التلوث للفرد، وتحسين جودة الهواء، وتطوير خدمات متّصلة وعالية الأداء في متناول الجميع. أطروحات واعدة، لكن أين منها المدن والمناطق الواقعة تحت تهديد الحروب باستمرار؟ حتى لو التفتت الأمم المتحدة إلى مشاكل شعوب المنطقة، ما هو تأثيرها الفاعل في المجتمع الدولي؟ ما هي قدرتها على التأثير في صنّاع القرار في العالم، خاصّة أمريكا بجبروتها وقوتها مع حلفائها، وأولهم إسرائيل؟ ... النمو يشكّل مشكلة للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة، حتى من دون حرب، وبالنسبة لقطاع غزّة فهي واقعة تحت الحصار بين حرب وحرب. وبالتالي، فالمجموعة السكّانية التي تعيش فيها مقيّدة وغير قادرة على معالجة مشاكلها الحياتية وتحسين مستواها، وهي تفتقر إلى الوسائل المالية لتزويد الناس بمستوى معيشي معيّن. وتشمل العواقب نقص المساكن التي أصبحت اليوم مدمّرة بواقع 80%، ونقص الغذاء ومياه الشرب والكهرباء، حتى التخلّص غير الكافي من مياه الصحي وما يسبّبه من الأمراض. بل على مستوى الأفراد أيضاً، فهم يفتقرون إلى المال لعلاج أنفسهم أو العيش بمستوى معيّن. هذه المشاكل نفسها يعاني منها كثير من المدن اللبنانية بسبب أزمته المُمتدة، يضاف إليها اليوم النزوح الكبير والمفاجئ وما جرّ معه من تحدّيات بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية والمجتمع المحلّي، كيف السبيل إلى استيعابه؟

مشكلة المناخ والتلوث البيئي مشكلة عالمية، تهدد البشرية، هذا أمر معروف، لكن العالم مقسوم بين عالمَين، عالم الشمال الصناعي القوي المتحضّر، وعالم الجنوب الفقير المنتهك الغارق في مشاكله المتفاقمة. ولكلّ من العالمَين قضاياه الرئيسة، ومشاكله البعيدة من مشاكل الآخر. أمّا الحروب فهي من أكثر العوامل التي تتهدّد المناخ والبشرية، ومن أكثر العوامل المساهمة في الانبعاثات الغازية، فهي تقتل الأرواح، حتى بعيداً من مسرح الحرب، وبعد فترة طويلة من نهاية الحرب. تساهم الحروب في تغير المناخ وبالتالي تتسبّب بشكل غير مباشر في وفاة الناس في جميع أنحاء العالم بسبب الإجهاد الحراري ونقص المياه والفيضانات وسوء التغذية وزيادة الأمراض. فمثلاً، وفقاً لدراسة وحسابات لبنارت دي كليرك، وهو خبير في تجنّب الغازات الدفيئة، تسبّبت الأشهر السبعة الأولى من حرب أوكرانيا في انبعاثات 82,8 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (e-CO2)، ما يقرب من ضعف الانبعاثات التي تسبّبت فيها دولة كالنمسا في نفس الفترة. من الطبيعي أن هذه الدراسة والحسابات لا تهتمّ بما تسبب الحرب في غزّة ولبنان، إذ حتى على الصعيد العالمي هناك تصنيف طبقي للشعوب، ولا تحظى شعوبنا بالاهتمام نفسه، أو أقلّ منه بكثير، والدليل أن هذا الموت كلّه الواقع والدمار الكبير لم يغيّر شيئاً له أهمّية في قرار الدول الكبرى، ولن يغيّر في السعي الدائم لشن الحروب من قبلها، على الرغم ممّا تحدث من تغيير في البيئة وتأثير في المناخ، حتى لو قدّمت الدراسات بالأرقام ما تُحدث في هذا المضمار، كما في دراسة أجراها الباحثان ستيوارت باركنسون ولينسي كوترين، تقول إن 5,5% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من المحتمل أن تعزى إلى الصناعات العسكرية والعالمية والدفاعية. كما أن وزارة الدفاع الأميركية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأكبر باعث لغازات الدفيئة، بحسب دراسة نشرتها نيتا سي كروفورد، التي تشغل كرسي العلوم السياسية في جامعة بوسطن، عام 2019 تحت عنوان: «استخدام وقود البنتاغون وتغير المناخ وتكاليف الحرب». ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن أميركا تساهم بكمية انبعاث غازي مدمّر للبيئة بمقدار مليار طن من الغازات سنوياً، هذا إذا استثنينا الحروب التي تشنّها أو تحرّض عليها، أو تديرها بالوكالة.

أما التأثير المباشر في بيئة المجتمعات التي تعيش في حالة الحرب، كما في غزّة ولبنان اليوم، وقبلهما في سورية، فإن الغطاء النباتي يشكّل هدفاً، كما تحوّل إسرائيل مناطقَ واسعة مناطق محروقة، فتقضي على الغطاء النباتي فيها، وعندما تدمّر الحرب البنية التحتية والأسواق، غالباً ما يلجأ الناس إلى أنواع وقود أكثر ضرراً، مثل الخشب أو الفحم للتدفئة والطهي، ممّا يعزّز إزالة الغابات. لقد دمّرت الحرب في سورية صناعة النفط هناك. في مناطق الحكم الذاتي في شمال شرق سورية يُعالج النفط الخام إلى بنزين وديزل بوسائل بدائية للغاية، ممّا يؤدي إلى ارتفاع الانبعاثات وتلوّث الهواء الشديد.

وعندما تنهار الحكومات وهياكل الدولة أو تضعف، نتيجة للصراعات، فإن احتمال عدم مشاركة الدول المتضرّرة في العمليات الدولية للحدّ من تغيّر المناخ أمر طبيعي ومتوقّع، على الرغم من حقيقة أنهم معرّضون بشكل خاص، ليس لعواقب تغير المناخ الذي يشمل الكوكب كلّه فحسب، إنّما لأخطار الحروب التي تصنع واقعاً مستداماً من التراجع في مجالات الحياة كلّها. وبالتالي فإنّ المناسبات التي ترصد لها الأمم المتحدة أياماً في كلّ عام، من أجل تعزيز مفاهيم معيّنة، وخلق واقع مستدام، كالدن المستدامة التي تحرص على دعمها، لا تكترث بهذه المناطق من العالم التي تشهد نزاعات، هي الأخرى مستدامة، وتؤدّي إلى هذا الخراب كلّه، بل إن الاحتفال بيوم المدن يدرج في فعاليته تعريفاً بتاريخ المدن، فهل هناك مكان لمدننا العريقة التي تُدمّر في هذه الحرب الهمجية على خريطة ضمير العالم؟ غزّة، صور، بيروت، وقبلها مدن سورية، وغيرها، على الرغم من تاريخيتها؟

في «أكتوبر الحضري»، الذي ينشط فيه العالم من أجل التوعية بأهمّية المدن والأهداف الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، بدأت إسرائيل باكتوبر آخر، ممتدّ منذ عام، أكتوبر الجحيم، ما فتئت تبيد وتبيد، صار قطاع غزّة أرضاً محروقة غير صالحة للحياة، مدنه مُدمّرة، ساكنوه يهيمون على وجوههم ملهعين مثل خلية نحل محصورة في زجاجة، لا مخرج، لا مهرب، لا منفذ نحو الهواء والحياة، كيفما ولّوا وجوههم تحصدهم آلة القتل الوحشية، وفي أكتوبر تمادت الحرب على لبنان بجنوبه، وبمناطقه كلّها، التي لا توفّر إسرائيل واحدة منها، والحرب مفتوحة على احتمالات التوسّع في المنطقة، وتدمير مدن أخرى وإبادة جماعات أخرى، والعالم كلّه لا يملك (إن أراد) أيّ وسيلة لكبح جماح إسرائيل، فكيف وهو لا يملك هذه النيّة؟ ... إسرائيل التي تسفّه الأمين العام للأمم المتحدة، وتمنعه من الدخول إليها، اعتادت أن تكون فوق المحاسبة، لذلك فإن «أكتوبر الحضري» هو في الواقع «أكتوبر الهمجي» الذي تفرضه إسرائيل بكلّ جبروت وعنجهية على مدن القطاع والجنوب اللبناني، والقائمة مفتوحة.

> «أكتوبر الحضري» هو «أكتوبر الهمجي» الذي تفرضه إسرائيل بكلّ جبروت وعنجهية على مدن القطاع والجنوب اللبناني، والقائمة مفتوحة

(كاتبة سورية في برلين)

ليس الظرف مناسباً لتصفية الحسابات

صلاح الدين الجورشي

ما أكثر الألغام المدفونة في ذاكرة شعوب الشرق الأوسط! وما يُخشى، أن تصبح تداعيات الحرب الجارية فرصةً لانفجار الغام عديدة في وجوه الجميع، فتتعمّق الجراح القديمة والجديدة. لهذا، يحاول بعضهم كبت هذه الأحقاد، قبل أن تحتدّ فتحرق الأخضر واليابس، وتزيد من اتساع الحريق.

من هؤلاء، برهان غليون، الذي عرفته في سياق محطّات متعاقبة، قبل أن يتحمّل مسؤولية رئاسة المجلس الوطني السوري المُعارض، وبعد تجاوز تلك التجربة الصعبة التي مرّ بها. والرجل عرفته معتدلاً، ومحافظاً على بوصلته الفكرية، وعلى خلفيته الحقوقية. كتبَ مقالاً تحت عنوان «حتى لا نفقد إنسانيتنا» (موقع تلفزيون سوريا، 22/ 10/ 2024)، توجّه فيه إلى بعض المُعارضين السوريين، الذين أثارتهم كلمة «عزاء» في حقّ الشهيد يحيى السنوار. واعتبر غليون أن المسألة بالنسبة إليه «قضية أخلاق وأدب وتعامل إنساني قبل أن تكون قضيةً إنسانيةً. ودفاعاً عن إنسانيتنا وخشيةً من هدرها على مذبح الشماتة والانتقام». ويشير في هذا السياق إلى موقف حركة حماس من النظام السوري، الذي انتقل من القطيعة إلى التعاون، وهو ما اعتبرته المُعارَضة السورية مساندةً للنظام على حسابها. لكنّ برهان يضيف، في هذا السياق، أن المقاومة الفلسطينية «لم ترتكب ما فعله حزب الله»، التهم بالمشاركة في «القضاء على الثورة السورية». وهذا ملفّ معقّد يهمّ السوريين بالأساس، وستبقى تداعياته مستمرّةً إلى أن تتوافر الظروف والشروط المساعدة في تفكيكه، وتحويله جزءاً من تركة الماضي. المهم في ما ذكره غليون «ألا نضيع البوصلة في تحديد المشكلة الرئيسية، وهي وجود إسرائيل وشروط تأمينها، والوظيفة التي تقوم بها».

واعتبر الزميل والصديق، فهمي هويدي، أن الصراع الدائر اليوم أدّى عملياً إلى «انصهار المذاهب، ولم يبقَ لنا سوى مذهبين، فإمّا أن تكون مقاوماً أو تكون صهيونياً، وكفى». لا يقصد الرجل التبشير بانتهاء المذاهب، الفقهية أو الفرق الإسلامية، فتلك قصّة أخرى. وإنما القصد من إشارته هذه «أن تكون مقاوماً أو أن تكون صهيونيًا» («الجزيرة نت»، 7/ 10/ 2024)، أن المعركة المصيرية الدائرة حالياً هي ضدّ الصهيونية كياناً توسّعياً، وتفرض على العرب تأجيل خلافاتهم الدينية والسياسية، وتجميع جهودهم ضدّ هذا الإعصار الذي يهدف إلى اقتلاع الجميع من جذورهم.

يُعدّ دور حزب الله في سورية من المسائل الحارقة التي دارت بسببها خلافات حادّة بين المعنيين بالملفّ السوري اللبناني. مع أهمّية ذلك، يجب إعادة ترتيب الأولويات بمنهجية جديدة تراعي بالأساس مصلحة الأمة، فحسم الصراع السنّي الشيعي ليس الآن مجاله، بحكم أبعاده التاريخية والعقائدية. الجميع مُستهدَفون في وجودهم، وفي مصالحهم. لا أحد خارج خطوط النار، ولن تكون أيّ دولة أو طائفة في المستقبل غير معنية بتداعيات التغييرات الاستراتيجية التي تنويها تلّ أبيب في حال نجاحها في إخضاع الضفة الغربية وإعادة احتلال غزّة.

يفرض هذا الهجوم الصهيوني الكاسح حدّاً أدنى من الوعي بخطورته وتداعياته، ومن دون التقليل من أهمية الأخطار والتقديرات السياسية الخاطئة لهذا الطرف أو ذاك، التي سيأتي الوقت المناسب لتقييمها، ولا بدّ أن يكون الجميع على استعداد لممارسة النقد الذاتي بجدّية ومسؤولية، لكن لا التوقيت ولا الظرف مناسبان للقيام بذلك الآن. إذ يُخشى أن يؤدّي ذلك إلى الانخراط في استراتيجية العدو، وتكون نتيجة هذا المنزلق الخطير تقديم خدمة مجّانية للآلة الصهيونية الجهنّمية، التي تحصد الأرواح في كلّ اتجاه. ومن تستثنيه المحرقة تؤجّل القضاء عليه إلى مرحلة موالية. فاحذر من أن تكون جزءاً من الخطّة وأنت تظن أنك تُحسن صنعاً.

لبنان... اصطفافات سياسية جديدة

فاطمة ياسين

وجّهت إسرائيل ضربات قاسية لحزب الله بشكل متلاحق، واستهدفت جميع نقاط القوة التي بنى عليها كيانه، بوصفه مقاوماً عنيداً في وجهها، وبالتالي بقوة من هيبته الاستخباراتية، عندما تغلغلت بعمق في علاقاته الخارجية، واستطاعت أن تصل إلى جزء من البيئة التي ينتش

لمن يصوّت العرب بأميركا... ترامب أم هاريس أم ستاين؟

إبراهيم فريحات

ربّما تكون الانتخابات الأميركية المقبلة (في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2024) هي الأصعب منذ عقود بالنسبة إلى الجاليات العربية الإسلامية في الولايات المتحدة، من ناحية الاختيار ما بين «السيئ» و«الأسوأ»، كما يصفه الناخبون العرب هناك، والإشارة هنا إلى المرشّحَين الديمقراطية كامالا هاريس، نائبة الرئيس جو بايدن، والجمهوري دونالد ترامب. فمن جهة، هناك مرشّح نرجسي عنصري يكره الأجانب، وحاول منع مسلمين من دول عدّة من دخول الولايات المتحدة (ترامب)، ومرشّحة إدارة قدّمت الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي لإسرائيل طوال عام من الإبادة الجماعية في غزّة (هاريس).

مع ذلك، فالصورة ليست بتلك القتامة التي يوحي بها المرشّحان، فهناك مرشّحة ثالثة لانتخابات الرئاسة الأميركية هي جل ستاين، المنحدرة من أبوين يهوديين، والمنصفة للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة، والمدافعة الشرسة عن حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، والمعارضة القوية لسياسات بايدن بتسليح إسرائيل، والمدافعة حتى النخاع عن تظاهرات طلاب الجامعات الأميركية في معارضة الإبادة في غزة، التي كلّفها ذلك الاعتقال من الشرطة الأميركية وهي في الميدان لحماية طلاب جامعة واشنطن في ولاية ميزوري في إبريل/نيسان الماضي.

> حجب الصوت العربي عن المرشحة هاريس سيُؤسّس لعلاقة مساءلة ومحاسبة وعقاب لإدارة الحزب الديمقراطي في صناديق الاقتراع

يُجمع كثير من العرب والمسلمين الأميركيين على أن المرشحة ستاين هي الأكثر عدلاً وإنصافاً لقضاياهم في داخل الولايات المتحدة وخارجها، ولكنّ المشكلة في التصويت لها تكمن في أن فرص نجاحها معدومة، إذ تعطيها استطلاعات الرأي نحو 2% من الأصوات فقط. وعليه، يجادل كثيرون في أن التصويت لستاين هو، بطريقة غير مباشرة، تصويت لترامب، لأنّ الصوت العربي يذهب تقليدياً إلى «الأقلّ سوءاً»، بايدن وهاريس في هذه الحالة، وحجب الصوت العربي عنهما سيعزّز فرص المرشّح النرجسي (ترامب)، نتيجة التقارب الشديد فيما بين المرشّحَين الرئيسيَّين.

نعم، مثل هذه المعطيات تزيد المعادلة صعوبةً وتعقيداً، حتى أن كاتب هذه السطور أخذه من الوقت أكثر من ثلاثة شهور من التفكير حتى استطاع أن يحسم أمره في اتجاه الصوت العربي. وعليه يمكن القول إن المصلحة الحقيقية لعرب ومسلمي الولايات المتحدة تكمن في التصويت للمرشحة جل ستاين، وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً، قلق بعضهم من أن ترامب سيكون أكثر دعماً لإسرائيل هو غير دقيق، على اعتبار أنه في ظل إدارة بايدن تلقت إسرائيل كل ما تحتاجه من الدعم العسكري والدبلوماسي والمالي، ونفّذت إبادة جماعية بحقّ غزة على مدار أكثر من عام برعاية إدارة بايدن - هاريس، من دون أن يحرك البيت الأبيض ساكناً.

ثانياً، يحاجج بعضهم أن ترامب قد يوافق على تهجير الفلسطينيين من غزّة، لكن الحقيقة أن التهجير قد بدأ فعلاً في رعاية بايدن في شمال غزّة، في كلّ من جباليا وبيت لاهيا وغيرهما. الفرق بين المُرشّحَين أن ترامب يجاهر بالعداء، بينما يطلق بايدن وهاريس تصريحات مسكّنة لمنتقدي الإبادة. وهكذا استطاع بايدن تخدير الجميع بتصريحات مثل أنه «غاضب من نتنياهو»، و«كان بين الاثنين مكالمة مشحونة»، فانتظر الجميع أكثر من عام وتمت الإبادة وهم مخدَّرون، فلربّما لو كانت النيات واضحةً منذ البداية، أيّ رعاية أميركية للإبادة، لاعتمد الآخرون على أنفسهم، ولم ينتظروا هذا الوقت كلّه لتمرّ الإبادة.

ثالثاً، نعلم أن إدارة بايدن - هاريس أنفقت فعلاً أكثر من عشرين مليار دولار، حتى الآن، في تمويل الإبادة في غزة، فهل سيدفع ترامب مبلغاً مشابهاً لإسرائيل لتنفيذ مخطّطاتها؟... ربّما، ولكنّنا نعلم أيضاً أن اجتزاز قطعة لحم من جسد ترامب سيكون أسهل عليه من تجريده عشرين ملياراً يدفعها لدولة أجنبية.

لا، التصويت العربي لجل ستاين لن يذهب سدى، رغم أن نسبة التصويت لها حوالي 2% لسببَين رئيسيين: الأول، أن حجب الصوت العربي عن المرشّحة هاريس سيُؤسّس لعلاقة مساءلة ومحاسبة وعقاب لإدارة الحزب الديمقراطي في صناديق الاقتراع، عما اقترفته هذه الإدارة من رعاية للإبادة الجماعية في غزّة. والتأسيس لمبدأ المساءلة يجعل للصوت العربي أهمّيةً خاصةً سيحسب لها الديمقراطيون حساباً في المستقبل، ويوقف استغلال الحزب للعرب وأصواتهم على مبدأ «المسلَّم به» (Taken for Granted) وسيستمع لمطالبهم، ليس في غزّة فقط، ولكن في الشأن الداخلي الأميركي، وفي ظروف معيشتهم في الولايات المتحدة، لا سيّما في مقاومة «الإسلاموفوبيا».

لا، ليس على العرب الأميركيين الاختيار بين «شهاب الدين وأخيه»، فليغرق كلاهما في رائحتهما الكريهة، وليشتمّ العرب الأميركيون على الأقلّ الرائحة الطيبة لدى جل ستاين بقليل من العدالة والإنصاف، والشعور الإنساني بقضاياهما العادلة في داخل الولايات المتحدة وخارجها، وذلك أضعف الإيمان.

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

ماكرون وبربرية إسرائيل

عمر المرابط

«هناك من يتحدّث كثيراً عن حرب حضارة... لست متأكّداً من أنه يمكنك الدفاع عن حضارة من خلال زرعك البربرية بنفسك»... كلمات وردت بلسان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في خطابه الخميس الماضي (24 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري)، بمناسبة انعقاد «المؤتمر الدولي لدعم الشعب اللبناني وسيادة لبنان»، في ردّه على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي قال إن الحرب التي يخوضها جيش الاحتلال «هي قبل كلّ شيء حرب حضارة ضدّ البربرية». وكانت قناة سي نيوز الإخبارية الفرنسية (اليمينية المُتطرّفة) قد حاورت الأربعاء الماضي (23 أكتوبر الجاري) رئيس وزراء الاحتلال، الذي كرّر أكاذيبه وترّهاته، مُبدياً خيبة أمله من الرئيس الفرنسي ومواقفه أخيراً، قائلاً: «تحدّثتُ مع إيمانويل ماكرون، وأحسست بإحباط شديد»، مضيفاً: «لقد دعمْنا في بداية الحرب. ولكن، شيئاً فشيئاً، لاحظت أنه بدأ بتغيير موقفه، حتى إنه اتّخذ مواقفَ تتعارض مع مصالحنا المشتركة. لقد فرض حظراً على إسرائيل، بينما لم تفرض إيران حظراً على حزب الله أو حماس».

هي حلقة جديدة في مسلسل المناوأة السياسية القائمة منذ مدّة بين قادة دولة الاحتلال والرئيس ماكرون، إذ بدأ التناوش بين الطرفَين عندما فطن ماكرون (نادى في بداية الحرب بتآلف دولي لمحاربة حركة حماس) إلى أن نتنياهو تلاعب به كما تلاعب بسابقيه. لن نرجع إلى تاريخ المناوشات الكلامية، ولا إلى التوتّرات بين الرؤساء الفرنسيين وساسة كيان الاحتلال منذ عهد الجنرال ديغول، إذ بالرغم من أنها ليست وليدة اللحظة، فإنها كانت دائماً محلّ تكتمٍّ وتستّرٍ من الطرفَين، بيد أن بعضها خرج إلى العَلن. إمّا عنوةً، كما حصل في عهدي ديغول وجاك شيراك، وإمّا صدفةً، كما حصل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، حينما وصف الرئيس نيكولا ساركوزي، في لقائه الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، نتنياهو بالكذّاب وأنه لم يعد يطيقه، ظانّاً منه أن الميكروفون مقفل، وإمّا تسريباً كما حصل منذ أيّام مع الرئيس الحالي ماكرون بعد إفشاء حديثه الخاصّ داخل المجلس الوزاري، قال فيه: «على نتنياهو ألّا ينسى أن بلاده أُنشئت بقرار من الأمم المتحدة، وعليه ألّا يتجاهل قراراتها». كما كان متوقّعاً، أثارت هذه الكلمات حنق «المجلس التمثيلي للمؤسّسات اليهودية في فرنسا (CRIF)، الذي وصف رئيسه كلمات ماكرون بـ«الخطأ السياسي والتاريخي»، لكنّها أشعلت أيضاً غضب شخصيات سياسية وإعلامية، فخرجت تزمجر وتولول. نذكر منها على سبيل المثال الوزير الأول الفرنسي سابقاً، الاشتراكي مانويل فالس، الذي قال إن ماكرون يرتكب أخطاءً جسيمةً في حقّ إسرائيل، أو رئيس مجلس الشيوخ الذي أبدى دهشته من كلام الرئيس، متّهماً إياه بعدم الاطلاع على التاريخ.

> تاريخ المناوشات الكلامية والتوتّرات بين السياسيين الفرنسيين وساسة الاحتلال، كان محلَّ تكتمٍّ وتستّرٍ من الطرفَين

أما في الجانب الإعلامي، فإن القدح والتجريح كانا سيّد الموقف، فقد وُصِف الرئيس ماكرون مراراً وتكراراً بالجهل وعدم معرفة التاريخ، بل إن المدير السابق لصحيفة شارلي إيبدو، فيليب فال، قال إنه للمرّة الأولى في حياته «يشعر بالخجل من أنه فرنسي». أمّا مجلة ماريان، فقالت إن الرئيس ماكرون خرّيج المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، «تميّز» بقتل هذه المدرسة مرّتين، أولاً عندما استبدل بها المعهد الوطني للخدمة العامّة، وثانياً عندما قبر سُمعتها وبيّن سوء ثقافة وكفاءة خرّيجيها. أمّا مجلة Challenges فعنونت «إسرائيل... لماذا لا يفهم ماكرون أيّ شيء»... وهكذا دواليك.

الحملة الممنهجة على ماكرون دفعته، وهو الرجل العنيد جدّاً، إلى تصفية حساباته علناً، فقد استغلّ مؤتمراً صحافياً في بروكسل (17 أكتوبر الحالي) للتنديد بـ«انعدام المهنية» لدى الوزراء والصحافيين، كما دفعته إلى البحث عمّن سرّب كلامه، فبحث حتى عثر على الجاسوس الذي أفشى كلامه، والغريب أن يكون الجاسوس (بل الجاسوسة) من حزب ماكرون نفسه، ويبدو أن رئيس الجمهورية مقتنع بأن التسريب جاء من وزيرة التربية والتعليم، آن جينيت، المقرّبة من الوزير الأول سابقاً غابرييل أتال.

عند كتابة هذه السطور، لم يكن الجدل قد انتهى، فتصريح ماكرون المذكور آنفاً زاد من غيظ المجلس التمثيلي للمؤسّسات اليهودية، وبلغ حدّ إصداره بياناً تنديدياً يدين فيه كلام ماكرون ومواقفه، قائلاً إنه لم يحدث قطّ في التاريخ أن اتهمت ديمقراطيةٌ ديمقراطيةً أخرى بـ «زرع البربرية». وللقصّة ما بعدها، خصوصاً أن الرئيس يصرّ على موقفه من وجوب حظر الأسلحة على إسرائيل، كذلك فإن رفضه لحضور الشركات العسكرية الإسرائيلية في قمة يورونافال (أكبر معرض عسكري بحري في العالم) دفع دولة الاحتلال إلى اتهامه بـ«إلحاق العار» بفرنسا، كما أعلن وزير خارجيتها متابعته قضائياً.

منذ أكثر من عشرين سنة، نشر الأكاديمي والخبير في العلاقات الدولية، باسكال بونيفاس، كتاباً بعنوان «هل يُسمح بانتقاد إسرائيل»، خلص فيه إلى أن انتقاد هذا الكيان يجلب على صاحبه السخط والنقمة والاتهامات بمعاداة السامية، ثمّ الثأر والانتقام، وهذا ما حصل لكثيرين، وقد يحصل لأيّ شخص، ولو كان رئيساً.

(كاتب مغربي في باريس)

حاشية على مَقْتَل يحيى السنوار

أحمد طه

بعد أكثر من عام كامل من المطاردة والملاحقة الدؤوبة، باعتباره المطلوب الأوّل من الآلة الحربيّة الإسرائيليّة بكلّ مستوياتها العسكريّة والاستخباراتيّة، قضى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار نحبه يوم الخميس قبل الماضي (17 أكتوبر/ تشرين الأول) في معركة مع قوّات الاحتلال الإسرائيلي في رفح جنوبي قطاع غزّة. إذ أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي مقتل السنوار بطريق «المصادفة» خلال قصفٍ على منزل في رفح، حيث شُوهِدَ وهو مُلثَّم يُلقي عصاً تجاه الطائرة المُسيّرة قبل ثوانٍ من مقتله، وفق المتحدّث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي.

سقط السنوار في الميدان فوق الأرض، حاملاً سلاحه وهو يقاتل الاحتلال حتى الرمق الأخير، ولم يكن مُختبئاً في الأنفاق تحت الأرض، أو مُتخذاً من الرهائن دروعاً بشريّة كما زعمت الرواية الإسرائيليّة الكاذبة، وظلّت تردّده أكثر من عام، من أجل رسم صورة ذهنيّة مشوّهة للرجل، ولقد رسّخ السنوار بمقتله صورة أيقونيّة في تاريخ التحرّر الوطني للمقاتل العنيد، الذي قاد المقاومة وظلّ يقاتل قوّات الاحتلال حتى قضى نحبه في سبيل تحرير بلاده من المُحتلّين.

من جانبه، وصف الرئيس الأميركي جو بايدن مقتل السنوار بأنّه «يوم جيّد لأميركا وإسرائيل والعالم»، مشيراً إلى «فرصة لمستقبل غزّة من دون حماس في السلطة»، مؤكّداً أنّه وجّه بعد وقت قصير من هجمات 7 أكتوبر (2023) «أفراد العمليّات الخاصّة وأجهزة الاستخبارات الأميركيّة، للعمل جنباً إلى جنب مع نظرائهم الإسرائيليّين للمساعدة في تحديد وتعقّب مكان السنوار، وغيره من قادة حماس المُختبئين في غزّة»، حسب تعبيره. في السياق نفسه، قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، إن معلومات مخابرات أميركيّة، ساعدت إسرائيل في تعقّب قادّة «حماس»، بمن فيهم السنوار.

> تركّز الخطاب الأميركي في تحميل السنوار مسؤوليّة فشل التوصّل إلى صفقة تبادل للأسرى، بيد أن نتنياهو كان حجر العثرة الأساسي

النقطة اللافتة التي تستحقّ النظر هنا، هي الإقرار الأميركي الصريح من أعلى الهرم السياسي في إدارة بايدن بالدعم الكبير متعدّد المستويات من الولايات المتحدة لإسرائيل بعد 7 أكتوبر، وما يستحقّ التوقّف أن الآلة الاستخباراتيّة الإسرائيليّة المدعومة أميركيّاً بأحدث طُرز طائرات الاستطلاع والمُسيّرات، عجزت لأكثر من عام عن تحديد مكان السنوار، وأن الآلة الحربيّة الإسرائيليّة المُزوّدة بأحدث ما وصلت إليه الترسانة العسكريّة الغربيّة، وقفت عاجزةً أمام بقعة مكانيّة محدودة مثل قطاع غزّة، وأمام مقاومة لا تعدو أن تكون سوى بضع مجموعات مُسلّحة تسليحاً خفيفاً ومتوسّطاً على أقصى تقدير، مُكوّنة من أفراد مقاتلين لا يملكون سوى أسلحة خفيفة، طُوِّرَت بإمكانات محليّة في بقعة مُحاصَرة منذ نحو عقدَين.

يُحسَب للمقاومة الفلسطينيّة في غزّة مقدرتها الفائقة طوال الأشهر الماضية على التصدّي لكلّ محاولات الاختراق الإسرائيليّة - الأميركيّة لمنظومتها البدائيّة، مقارنة بالقدرات التجسسيّة الإسرائيليّة الهائلة، المدعومة بأحدث ما وصلت إليه التقنيّات الأميركيّة في الاختراق والتجسّس. رغم هذه الحالة الهيستيريّة الإسرائيليّة/ الأميركيّة في ملاحقة رجل واحد لأكثر من عام، وصلت إلى حدّ إنشاء وحدة خاصّة داخل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، تعمل في مدار الساعة من أجل جمع المعلومات عمّا يُعتقَد أنها أماكن وجود السنوار، ظلّت الآلة الإعلاميّة الإسرائيليّة تردّد خلاله أن السنوار «إرهابي دموي»، وتصفه بأنّه مهندس هجمات السابع من أكتوبر، والعقل المُدبّر لها، ومع كلّ هذا أخفقت إسرائيل في الإيقاع به، ولم تنجح إلا بطريق «المصادفة».

في السياق نفسه، ثمّة تصريح مهمّ كاشف، أصدره وزير الخارجيّة الأميركي أنتوني بلينكن من العاصمة القطريّة الدوحة، في يونيو/ حزيران الماضي، خلال محادثات لاتفاق مُقترَح لوقف إطلاق النّار، قاله فيه: «لن يُسمَح لحماس بتقرير مصير ومستقبل هذه المنطقة». هذا التصريح يُلخّص جوهر صراع السرديّات، الذي يدور في الأشهر الماضية، إذ ترتكز السياسة الأميركيّة، وتتبعها السياسة الغربيّة (مع استثناءات غير مُؤثّرة مثل مواقف أيرلندا، وإسبانيا، وسلوفينيا، وبلجيكا) في ضرورة تأديب وكسر المقاومة، حتى لا يتكرّر ما حدث في 7 أكتوبر (2023). الخطّ الرئيس المُهيمن على الفضاءين، السياسي والإعلامي، في الغرب، هو أنّ ما حدث في السابع من أكتوبر ليس هزيمةً وإهانةً لإسرائيل فحسب، بل هو إهانة للمنظومة الغربيّة بأكملها، باعتبار إسرائيل جزءاً لا يتجزّأ من المنظومة السياسيّة والثقافيّة والعسكريّة الغربيّة، ولهذا كان لما حدث وقع الصدمة الشديدة على الفضاء الرسمي الغربي، باعتبار إسرائيل ربيبة الغرب التي صنعها على عينه، وحرص على إمدادها طوال العقود الماضية بأحدث أنواع الأسلحة، وأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العسكريّة الغربيّة. ارتكز الخطاب الأميركي خلال الفترة الماضية على تحميل السنوار مسؤوليّة فشل التوصّل إلى صفقة لوقف إطلاق النّار مع تبادل الأسرى، بيد أن نتنياهو كان حجر العثرة الأساسي في فشل التوصّل إلى اتفاق، فدأب على افتعال مشكلة تلو الأخرى من أجل استمرار الحرب، أملاً نهاية ولاية الديمقراطيين وعودة ترامب إلى البيت الأبيض. من الاختزال بمكان القول إن مقتل السنوار يعني تصفية المقاومة، أو نهاية القضيّة، كما تروّج التصريحات الإسرائيليّة والأميركيّة، في محاولة باهتة لرسم صورة نصرٍ زائفٍ، استعصى استحضاره لأكثر من عام، شهد سلسلةً طويلةً من جرائم الإبادة في غزّة، فالرجل رغم أهميّة دوره، ورغم أن مَقتله يمثّل ضربة قويّةً للمقاومة، ليس هو المقاومة ولا غزّة، فسبق لإسرائيل أن قتلت قادة عديدين من مختلف الفصائل الفلسطينيّة خلال العقود الماضية، من أمثال خليل الوزير، وأحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وعماد عقل، ويحيى عيّاش، ومحمود أبو هنود، وإسماعيل أبو شنب، ونزار ريّان، وكثيرين غيرهم. بيْد أن هذا لم ينجح في إنهاء المقاومة، بل تجدّدت بظهور جيل جديد، أخذ يقاوم الاحتلال بالصواريخ، بعدما كان الجيل القديم يقاوم بالحجارة.

تمتاز حركات المقاومة والتحرّر الوطني بتسلسل قيادي ذي طابع هرمي داخل التنظيم، يمكّن الرجل الثاني في أيّ مستوىً من أن يحلّ محلّ الأوّل حال غيابه لأيّ سبب، ولهذا تستمرّ آليّة العمل داخل تلك الحركات ولا تتوقّف بمقتل قيادي أو آخر. اغتيال إسماعيل هنيّة، ومن بعده مَقتل يحيى السنوار، لا يعنيان نهاية «حماس» أو انتهاء المقاومة، فحركة حماس حركة تحرّر وطني ذات مرجعيّة إسلاميّة، وذات جذور اجتماعيّة ضاربة في أعماق التربة الوطنيّة الفلسطينيّة، لا يمكن استئصالها أو اجتثاثها تحت أيّ ظرف، فقد يمثّل هذا المشهد نهاية هذه الجولة، لكن هناك جولات قادمة، فهناك مقاومة طالما كان هناك احتلال... هذه حقيقة تاريخيّة لا تقبل النقاش أو الجدال.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads